

١٢ يوليو ١٩٨٨

مطامير عند توقيع الاتفاقية

طبع البنك الذي صيغ الاتفاق ، ووظف التوقيع آثار بيوم مشكلة جديدة
خلاف على تقدير سعر الفرنك الفرنسي يؤجل موعد التوقيع إلى اليوم أو غد

جنيف في ١٢ - ١ - ٢٠٠٠ . حدثت اليوم مفاجأة في اللحظة الأخيرة قبل توقيع الاتفاق النهائي الخاص بتعويض حملة أسهم شركة القنلة السابقة ، أدت هذه المفاجأة إلى تأجيل توقيع الاتفاق . الاتفاق ينص على دفع التعويضات إما بالجنبة الأسترالي أو بالفرنك الفرنسي دون أن ينص على تحديد سعر التحويل . ولكن يبدو طلب باسم حملة الأسهم ، قبل توقيع الاتفاق ، ضمانا يكفل عدم حدوث أي خفض جديد في سعر الفريت الفرنسي . رفض عبد الجليل العمري إعطاء أي ضمان من هذا النوع وأصر على أن يكون التوقيع على النسخ الرسمية المطبوعة للاتفاق طبقا للمفاوضات التي جرت في روما ، وهي النسخ التي حصل عليها المليف نائب رئيس البنك الدولي معه إلى جنيف . وهكذا أرجى توقيع الاتفاق إلى موعد آخر . وظل المليف على اتصالات مستمرة بين الجانبين لتقريب وجهات النظر .

لقد كان مبررا أن يحتفل اليوم رسميا بتوقيع الاتفاق النهائي الخاص بتعويض حملة أسهم شركة القنلة السابقة . ولكن الذي حدث ، أنه بدلا من إعلان موعد الاحتفال بالتوقيع وبمقابلة شوهده وليم المليف نائب رئيس البنك الدولي ، وهو البنك الذي بذل مساهمة الوصول إلى هذا الاتفاق ، بقى معظم ساعات النهار في مباحثات مطروحة مع كل من العمري ويكيو الميرود على كل منهما في لوفته بافنبيل ، دون أن يذكر شيئا عن المصالح التي نشأت في اللحظة الأخيرة ، كما انتزع كل من العمري ويكيو عن التصريح بشيء في هذا الصدد .

العمري يعلن أرجاء التوقيع

وبعد عدة ساعات من المفاوضات الخاصة بمصطفى الشركة السابقة ومصطفى البنك الدولي ، أعلن الدكتور العمري رئيس وفد مصر أن التوقيع على الاتفاق النهائي قد أرجى ، لم أرفق قائلا وقد يتم التوقيع لربما ، وربما في موعد آخر ..

يبدو أن مشكلة في اللحظة الأخيرة

وقالت الدوائر الخفية أن خلافا طرا في آخر لحظة بين الجانبين عندما طلب حملة أسهم الشركة السابقة بمصالحات تكفل عدم حدوث أي خفض جديد في سعر الفريت الفرنسي ، إذ أن يكون في اللحظة الأخيرة مسألة سعر العملة التي سيحول بها مبلغ التعويضات .

الخلافا على تقدير قيمة الفرنك

وقالت هذه الدوائر أن سبب الخلاف هو أنه وإن كان الاتفاق يقضي بأن تدفع التعويضات بالجنبة الأسترالي أو بالفرنك الفرنسي ، فإنه لم يحدد سعر التحويل الذي سيتم به دفع

البقية صفحة ٧ نمود ٢

١٩٥٨/٧/١٣

مفاجأة في جنيف

بقية المنشور في الصفحة الاولى

لكل التعويضات، وإن كان قد نص على أن يكون الدفع على أساس سعر الجنيه المصري بالنسبة للدولار .

وقد صرح الدكتور المصري بوكالافونر بأنه لم يمكن الاتفاق على سعر العملة الذي سيكون أساسا لتحويل قيمة التعويضات المستحقة للعملة الأسهم ، ولذلك أرجى التوقيع على الاتفاق إلى أن يتفق على هذه المسألة .

وفي المساء عقد مستر إيليف لقاء رئيس البنك الدولي مؤتمرا صحفيا صرح فيه بأن الخلاف الجديد ظهر أخيرا فقط وأن الاجتماع الذي عقد بين الجانبين اليوم كان أول اجتماع آخر فيه هذا الخلاف . ثم قال أن كسلا من الجانبين سينتشر حكومته في الأمر .

وكان إيليف قد وصل إلى جنيف مساء أمس يحمل نسخا رسمية مطبوعة من الاتفاق طبقا لما أسفرت عنه المناقشات التي جرت في روما بين الجانبين .

ومعلوم أن الاتفاق يقضي بأن تدفع حملة الأسهم تعويضات قيمتها ٢٢ مليون جنيه استرليني على ست سنوات في مقابل أن تعترف الشركة السابقة بتأميم قناة السويس قبل انتهاء امتيازها بالتشي عشرة سنة .

سأل مندوب « الأهرام » مصدرا مسئولا من رايه في المفاجأة التي ظهرت في جنيف وأرجات توقيع الاتفاق ، فقال :

« أن كان ممثلو حملة الأسهم قد طلبوا أثناء المفاوضات اختيار عملة الرّب التي ألتبت لتثبيت قيم القسط التعويضي التي تترّم بدفعها الحكومة المصرية ، ووافق الجانب المصري على مراعاة قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي ، فلو اختلفت قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار ، دفعت مصر الفرق » .

٢ - وقد نص في الاتفاق على أن يكون دفع التعويض بالفرنك الفرنسي أو الجنيه الاسترليني والفهم من برقيات اليوم أن مسيو بيكو يريد أن يثبت قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة للجنيه المصري والدولار الأمريكي .

٣ - وهذا طلب غير معقول ، لأن السعر الرسمي للفرنك الفرنسي أمر تقرره الحكومة الفرنسية ، فلا شأن لمصر إذا رأت حكومة فرنسا تخلف قيمة سعر الفرنك بالنسبة للدولار ، وأما يكون المسئول عن ذلك هو الحكومة الفرنسية وحدها . وقد كان للجنيه المصري بألف فرنك في سنة ١٩٥٦ أيام التأميم ثم خلفت الحكومة الفرنسية سعر الفرنك بقرار رسمي في سنة ١٩٥٧ فعزل الجنيه المصري بألف ومائتي فرنك فرنسي .

٤ - أي خلف لسعر الفرنك الفرنسي للترّم به جميع الأموال والعمليات الفرنسية في جميع أنحاء العالم ، فكيف تستثنى من ذلك أموال التعويض الخاصة بالشركة المنحلة .

٥ - أن خلف قيمة الفرنك الفرنسي أو الجنيه الاسترليني أمر يطغى للنسبة في

٦ - لقد كان كزما من مصر أنها قدمت للشركة

المنحلة سعر الجنيه المصري بالنسبة للدولار

٧ - أن عدم توقيع الاتفاق لا يهم مصر ، لأن القناة في يدها وإيراداتها لها ، لكنه يلحق الضرر بممثلي الشركة المنحلة .

٨ - أصرتها مجبدة في أنحاء العالم ، باستثناء فرنسا . حتى بنك إنجلترا أبي أن يصرّف منها شيئا إلا بإذن الحكومة المصرية . وممثلو الشركة المنحلة لا يجدون مالا يدفعون منه على التزاماتهم ، ويلفون على مشروعاتهم التجارية

٩ - كان تعليق الإذاع أمرا هينيا على مصر ، ولكن مصر تمسكت بأن تكون متناهية الشرف أمام العالم . ومن أجل هذا قلب الرئيس جمال عبد الناصر موقفه الحكيم من الشركة المنحلة

١٠ - أن مسيو بيكو مجنون بوضع المقبات

في المقولة في كل طريق يسير فيه ، والنتيجة أن يكون حملة الأسهم هم الخاسرون